

The role of auditing in achieving sustainable performance of external development funds in Iraq

Akeel N. Tarrad

Post-Graduate Institute for Accounting Financial
Studies-University of Baghdad

Oqil.Nazeer1001a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 7/10/2024

Prof. Dr. Ali A. Kareem

Post-Graduate Institute for Accounting Financial
Studies-University of Baghdad

ali.a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Published: 30/6/2025

Accepted: 27/11/2024

Abstract

The research aims to shed light on the cognitive framework of the concept of auditing and the importance and recognition of the importance and impact of sustainability and its three dimensions (environmental, economic and social) on the performance of the Iraq Fund for External Development And studying the impact of auditing on sustainable performance A set of financial indicators were used to achieve the research objectives, including profitability and liquidity indicators to achieve the economic dimension, in addition to using growth and innovation indicators to achieve the social and environmental dimension, and statistical analysis was used to measure the correlation R between international auditing standards and their consistency with the evaluation of the sustainable performance of the Iraq Fund for External Development for the period from 2018-2022 The research concluded that the current law governing the work of the fund has become out of step with the changes occurring in the surrounding environment, and that there is a prominent role for oversight and auditing in improving the institution's operations and adding value to it, in addition to the benefits resulting from improving internal control activities, risk management and governance rules.

Keywords: Audit, Sustainability, Sustainable performance, External development fund.

دور التدقيق في تحقيق الاداء المستدام للصناديق السيادية في العراق

أ.د. علي عباس كريم

جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

عقيل نذير طراد

جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الإطار المعرفي لمفهوم التدقيق وأهميته والتعرف على أهمية وأثر الاستدامة وأبعادها الثلاثة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) في أداء صندوق العراق للتنمية الخارجية ودراسة تأثير التدقيق في الاداء المستدام وتم استعمال مجموعة من المؤشرات المالية لتحقيق اهداف البحث منها مؤشرات الربحية والسيولة لتحقيق البعد الاقتصادي, فضلاً عن استعمال مؤشرات النمو والابتكار لتحقيق البعد الاجتماعي والبيئي , وتم استخدام التحليل الاحصائي لغرض قياس الارتباط R بين معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع تقييم الاداء المستدام لصندوق العراق للتنمية الخارجية للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ . وتوصل البحث الى ان القانون الحالي الذي يحكم عمل الصندوق أصبح لا يواكب التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة له، كما إن هناك دوراً بارزاً للرقابة والتدقيق في تحسين عمليات المؤسسة وإضافة قيمة لها فضلاً عن المنافع المتأتية من تحسين أنشطة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وقواعد الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، الاستدامة، الاداء المستدام، صناديق التنمية الخارجي.

المقدمة: Introduction

يعد التدقيق من المواضيع التي شكلت حيزاً كبيراً في الجانب المالي والمحاسبي والذي يلعب دوراً بارزاً في الادارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للدولة ، وتوجيه القرارات ، وتخطيط الموارد الاقتصادية ولها تأثير كبير في مجتمع الاعمال بالدولة و تزداد أهميته كلما زادت معايير الشفافية للمؤسسات الخاصة والعامة و من هنا نجد أن مهنة المحاسبة و التدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية باعتبارها مرآة الأداء المالي والاقتصادي و عصب الحياة لتلك المؤسسات ، و يساعد التدقيق على زيادة دعم الثقة في البيانات المالية ، و تقليل فجوة التوقعات ومخاطر الاخطاء والغش و التلاعب في تلك البيانات. فضلاً عن كون صندوق العراق للتنمية الخارجية مورداً اقتصادياً لم يسلم عليه الضوء كثيراً وبالتالي ظهرت العديد من المشاكل في تلك الصناديق كضعف متابعة القروض واليات تسديدها وضعف تحصيل عوائد الاستثمارات المختلفة ان هذا الضعف نتج عن ضعف الجهد التدقيقي المسلط على تلك الصناديق وبالتالي لم يؤدي مراقبي الحسابات دورهم الأساسي الذي يمثل حماية اصول المؤسسة مما يجعل خط الإيرادات يبدأ بالتلاشي وتضمحل بمرور الوقت وهذا يفقد استدامة هذا المورد، في ظل حاجة البلد الى اي مورد اضافي ممكن ان يغطي العجز الذي تعاني منه الحكومة في الموازنة وتخصيصاتها. كما ان الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغيير السريع كان دافعاً قوياً لتتحمل المؤسسة المسؤولية الاجتماعية، وفي ظل هذه التطورات والتغيرات والتوجه نحو العالمية والاستدامة لم يعد المجتمع ينظر النظرة الكلاسيكية عند تقييم المؤسسة على اساس المؤشرات المالية فقط وحجم مركزها المالي وانما بدأت هذه النظرة تتغير وتأخذ ابعاداً جديدة لظهور مفاهيم جديدة ، حيث ساعدت على نشوء بيئة عمل قادرة على التعامل مع هذه التغييرات واصبح تقييم المؤسسة لا يقتصر على القيم الاقتصادية فقط بل يمتد ليشمل قيم اجتماعية وبيئية، وعلى الرغم من انتشار هذه المفاهيم واعتمادها ، لذا فان المؤسسات اليوم تسعى للوصول للاستدامة في مواردها الاقتصادية من خلال الحفاظ على البيئة والمجتمع ، ومن هنا نجد نقطة التكامل بين التدقيق والاستدامة حيث ان المؤسسة تحتاج لاستدامة مواردها من خلال التدقيق والرقابة لحمايتها من التلاعب والضياع وسوء الاستغلال .

المبحث الاول: منهجية البحث

تمثل الركيزة الاساسية للبحث العلمي وتشمل مشكلة الدراسة واهدافها واساليب معالجتها وفرضياتها وكالاتي: -

١-١ مشكلة البحث: - تكمن مشكلة الدراسة بوجود ضعف رقابي على صندوق التنمية الخارجية وبالتالي أنتج عن ذلك عفا في الاداء، مما ولد التشكيك في مصداقية وفقدان الثقة في رأي التدقيق نتيجة تزايد المشاكل فضلاً عن سبب عدم إعطاء مراقبي الحسابات أو توضيحهم للحالة الاقتصادية لتلك الصناديق بشكل وافي، مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث على وفق التساؤلات الآتية:

١-١-١ هل توجد آليات معتمدة من قبل مراقبي الحسابات لتدقيق الاداء المستدام على صناديق الثروة السيادية في العراق وتقييم ادائها بحيث تدفعها للإبلاغ عن مواردها؟

١-١-٢ هل يوجد دور لديوان الرقابة المالية الاتحادي في تحقيق أبعاد الاستدامة (البيئية والاجتماعية، والاقتصادية) وتعزيز الاداء المستدام لصندوق العراق للتنمية الخارجية؟

١-١-٣ كيف تسهم ابعاد الاستدامة (البيئية والاجتماعية، والاقتصادية) في تحقيق اهداف لصندوق العراق للتنمية الخارجية؟

٢-١ أهداف البحث يسعى البحث إلى:

١-٢-١ تسليط الضوء على المرتكزات المعرفية لمفهوم التدقيق والاداء المستدام وصندوق العراق للتنمية الخارجية وأهميتهم.

٢-٢-١ التعرف على أهمية دراسة تأثير التدقيق في الاداء المستدام.

٣-٢-١ اعتماد الية من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتدقيق الاداء المستدام على صناديق الثروة السيادية في العراق.

٤-٢-١ بيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتحقيق أبعاد الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

٣-١ فرضية البحث: - يستند البحث على الفرضيات الآتية:

H1: يساهم التدقيق على تعزيز الاداء المستدام لصندوق العراق للتنمية الخارجية.

H2: اعتماد ابعاد الاستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في الارتقاء باليات تدقيق صندوق العراق للتنمية الخارجية.

١-٤ مجتمع وعينة البحث: - يتمثل مجتمع وعينة البحث بالصندوق العراقي للتنمية الخارجية (DFI)، واختير الصندوق لما له من دور بارز في تنمية الاقتصاد الوطني.

١-٥ اسلوب البحث: - اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بالاعتماد على المصادر العربية والاجنبية والقوانين والتعليمات المحلية والمعايير الدولية في الجانب النظري، كما تم اعتماد المنهج التحليلي لواقع ممارسات عينة البحث في الجانب العملي من خلال البيانات والاحصائيات.

١-٦ الحدود الزمانية والمكانية: - الحدود المكانية: شملت الدراسة الميدانية الصندوق العراقي للتنمية الخارجية والشركات المساهم بها في بغداد والدول العربية.

الحدود الزمانية: تضمنت البيانات المالية للسنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

١-٧ الدراسات السابقة

١-٧-١ دراسات عربية:

١-٧-١-١ دراسة (المطيري ٢٠٢٢): - اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي حصل عليها والتي يتطلع من خلالها لمعرفة اين وصل الباحثين ونتيجةً لمحدودية الدراسات السابقة التي تضم المتغيرات مجتمعة فقد تم تقسيم الدراسات السابقة وفق متغيرات البحث الحالي واهمية المواضيع فيها كالآتي:

عنوان الدراسة	ديوان المحاسبة في التدقيق على مدى التزام الحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية على الجهات الحكومية
نوع وبلد الدراسة	مستل من رسالة ماجستير - كلية التجارة - مصر
ادوات الدراسة	عمال الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها احصائياً باستعمال اختبار Krukai - Wallis
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة علاقة الإفصاح المحاسبي حول ممارسات التنمية المستدامة وتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة.
استنتاجات الدراسة	وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الفرضية الأولى: تم إثبات الفرضية الأولى من خلال اختبار "t". وتم قبول الفرضية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين بشأن التزام الحكومة الكويتية بالإفصاح عن أهداف التنمية المستدامة. الفرضية الثانية: من خلال اختبار الفرضية من خلال اختبار "t"، وفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجيبين فيما يتعلق بمساهمة دور ديوان المحاسبة في مراجعة التزام الحكومة بالإفصاح عن الأهداف والأهداف. تم قبول متطلبات التنمية المستدامة. الفرضية الثالثة: من خلال اختبار الفرضية من خلال اختبار "t"، وفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي لممارسات التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف وتم قبول متطلبات التنمية المستدامة. الفرضية الرابعة: من خلال اختبار الفرضية من خلال اختبار "t"، وفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول توفير الحكومة المقومات اللازمة للحكومة الكويتية لضمان تحقيق الإفصاح عن الأهداف وتم قبول متطلبات التنمية المستدامة.

(Auliani et al , 2023) دراسة ٢-١-٧-١

عنوان الدراسة	The Role of Auditor in Sustainability Reporting دور المدقق في تقارير الاستدامة
نوع وبلد الدراسة	بحث منشور مجلة Universitas Internasional Batam – إندونيسيا
ادوات الدراسة	استعمال التحليل الوصفي من خلال تحليل العوامل المؤثرة على كل متغير.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان أهمية تقارير الاستدامة، فضلاً عن دورها في تحقيق الشفافية، كما تهدف الدراسة الى بيان دور التدقيق في التأكد من صحة تقارير الاستدامة وما هي المبادئ الأساسية لأعداد تلك التقارير.
استنتاجات الدراسة	ان اهم نتائج الدراسة تمثلت أن تدقيق تقارير الاستدامة يؤدي إلى زيادة مصداقية ودقة التقارير المعلومات، كما يساهم في دعم عملية صنع واتخاذ القرار لأصحاب المصلحة. كما بينت الدراسة ان نشر تقارير الاستدامة أصبح اتجاهاً في إندونيسيا على الرغم من عدم وجود قانون الزامي بذلك، وان العديد من المؤسسات تنشر تقارير الاستدامة الخاصة بها طوعاً كمطلب لتحقيق الشفافية.

(Aguilera et al, 2015) دراسة ٣-١-٧-١

عنوان الدراسة	Sovereign Wealth Funds: a strategic governance view صناديق الثروة السيادية: رؤية استراتيجية للحوكمة
نوع وبلد الدراسة	بحث منشور مجلة Northeastern University – امريكا
ادوات الدراسة	استعمال التحليل الوصفي وتحديد اهم نقاط القوة والضعف
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الي بيان صناديق الثروة السيادية كمنظمات استثمارية مملوكة للدولة بدون التزامات تقاعدية، فضلاً عن بيان أهمية تلك الصناديق في الاستثمارات القومية والاجنبية، مع بيان دور الحوكمة وعلاقتها بالصناديق.
استنتاجات الدراسة	توصل الباحثون الى العديد من النتائج منها ان صناديق الثروة السيادية مهمة في الاقتصاد الكلي لأي بلد، فضلاً عن وجود العديد من التحديات التي تواجهها ادارة صناديق الثروة السيادية كمتابعة القروض والاستثمارات طويلة الاجل. ضرورة الاستفادة من أبحاث حوكمة الشركات المقارنة والاستراتيجية، فضلاً عن تطوير إطار تنظيمي لفهم خصائص صناديق الثروة السيادية على مستوى الشركة المؤسسة وبشكل أفضل.

أوجه التشابه والاختلاف والإسهام التي يقدمها البحث الحالي

- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (المطيري ٢٠٢٢) ببيان دور الديوان في تعزيز التدقيق وتختلف الدراسة بعدم تطرقها لصناديق الثروة السيادية وأهمية تدقيقها، اما دراسة (Aguilera et al, 2015) فتتشابه من حيث تطرقها لصناديق الثروة السيادية ودورها في دعم الاقتصاد في حين تختلف بتطرقها للحوكمة وعلاقتها بالصناديق.
- اما دراسة (Guillan & Blanc, 2019) فتركز على تأثير التدقيق الخارجي في تعزيز المساءلة لتحقيق الاستدامة وهو ما تسعى اليه الدراسة الا انها تختلف بعدم تطرقها لصناديق الثروة السيادية وأهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني، في حين ان دراسة (Asad, 2022) تطرق لمعايير التدقيق وأهميتها للمؤسسات في تعزيز الشفافية وتقليل الاختلافات وتختلف الدراسة بعدم تطرقها لصناديق الثروة السيادية والتركيز على جودة التدقيق.

تتشابه دراسة (Auliani et al , 2023) مع الدراسة الحالية بتطرق كلاهما الى دور التدقيق في تقييم الاداء المستدام للمؤسسة الا ان الدراسة الحالية تختلف بتطرقها لصناديق الثروة السيادة واهميتها وتقييم ادائها المستدام.

١-٧-١-٤ إسهام البحث الحالي:

- ركزت على الجانب التدقيقي على الصناديق السيادية بشكل اساس والذي لم يحظى بحيز كافي في الدراسات العربية والأجنبية وكان تناول هذا الجانب بشكل محدود جداً.
- تم التركيز على الجانب المفاهيمي للتدقيق ومعايير واهدافه وتأثيره على تطوير عمل الصناديق السيادية.
- ربط مفاهيم الاستدامة وابعادها الامر الذي سيؤدي الى توسيع نشاط الصناديق السيادية وزيادة اجتذابها للمستثمرين المحليين والخارجيين.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للبحث:

١-٢ مفهوم وتعريف التدقيق: - إن عملية التدقيق تشمل الفحص والتحقق والتقرير ويقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها والتي يتم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس المحاسبي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع، أما التحقق فيقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لإعمال المشروع عن فترة مالية معينة وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة. وهكذا فإن الفحص والتحقق وظيفتان مرتبطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للبيانات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي خلال فترة معينة أولاً (عبد الله، ٢٠٠٤: ٤٣) ولهذا فإن الخدمات تمتد من التدقيق بصفته الخدمة التي تمنح أعلى مستوى من الثقة إلى الخدمات الأخرى ذات الثقة الأقل بدءاً بالفحص ثم المراجعة وتجميع الحسابات وانتهاءً بالإجراءات المتعاقد عليها ومهما كان شكل التدقيق ومداه فانه يعتمد على ظرف كل حالة بحالتها ، كما يجب أن يحدد بخبرة المدقق في الحكم والاجتهاد الشخصي (Kontogeorgis, 2018 : 104) تعطي كلمة التدقيق Audit معنى الاستماع إضافة إلى معنى فحص واختبار الحسابات والسجلات وهذا ما تؤكده كافة المعاجم العربية والانكليزية ، كما يبدو ومن المعنى الظاهر لكلمة التدقيق أنها تنطوي على عمل رقابي يستند في أساسه على نشاطي الفحص والتحقق الذين يتم أدائهما بواسطة شخص معين أو جهة معينة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تنفيذ المهام والتقيد بالمعايير والحفاظ على الموارد وبلوغ الأهداف. (الساعدي: ٢٠١٩، ١٧) ، أما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المشروع وخارجه وهو ختام عملية التدقيق . (Tamimi et al, 2021, 52). وبهذا يتمتع المدقق بإمكانية كبيرة على تقديم خدمات متعددة للزبائن والمستفيدين من ذوي العلاقة، ولكي يتسنى للمدقق تقديم الخدمة المطلوبة في موضعها المناسب وبفاعلية المطلوبة يكون لزاماً عليه التأكد من الخدمات التي ينشدها كل زبون وإدراك مدى وحدود هذه الخدمات . (هشام، ٢٠٢٠، ٧٠). وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق: بأنه (عملية منهجية ومنظمة Systematic لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك بتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق). (O. Ray of other, 2022: 34)

٢-٢ معايير التدقيق الدولية: - تم التركيز على التقسيم الحديث والذي يقسم التدقيق الى مالي والتزامي وتشغيلي، إذ تم التميز بهذه الأنواع الرئيسة فالتدقيق المالي يهدف الى الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة البيانات المالية وحقيقة تمثيلها للمركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية على وفق المبادئ المحاسبية، يتعلق تدقيق الالتزام بالحصول على أدلة تدقيقية وتقييمها من اجل تحديد مدى ادعاءات بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشروط المحددة ذات العلاقة ويتضمن التدقيق التشغيلي الحصول على أدلة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة وتقييمها من أجل الحكم على اقتصادية هذه الأنشطة وكفاءتها

وفعاليتها مقارنة مع الأهداف المحددة ثم تقديم التوصيات التي يراها المدقق ضرورية وفيما يأتي بعض الأنشطة الأساسية التي يقدمها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC لخدمة مصالح المجتمع: (Aida& Emna,2020: ٣١)

٢-٢-١ تطوير ودعم معايير عالمية وقواعد السلوك المهني.

٢-٢-٢ التشجيع المتقارب في المعايير المهنية بشكل فعال ولا سيما فيما يتعلق بالتدقيق وخدمات التأكيد والأخلاقيات والتعليم ومعايير الإبلاغ المالي.

٢-٢-٣ متابعة التحسين المستمر في جودة التدقيق والإدارة المالية.

٢-٢-٤ تشجيع القيم العالية لمهنة المحاسبة لضمان تحقيق استمرارية جذب أصحاب الكفاءة العالية.

٢-٢-٥ تشجيع الالتزام بشروط العضوية.

٢-٢-٦ المساعدة في تطوير الاقتصاديات النامية بالتعاون مع المجتمعات المهنية في البلدان المختلفة.

٢-٢-٧ زيادة الثقة بالجودة ومصداقية البيانات المالية.

ألزم الاتحاد الدولي الدول الأعضاء في الاتحاد الانصياع لهذه المعايير ولا سيما في الأمور المادية ما لم تتعارض مع القوانين والأنظمة المحلية، وطلب الاتحاد من الدول الأعضاء ان يتم الالتزام بهذه المعايير ما أمكن ذلك، من أجل ضمان قدر مناسب من الانسجام في عملية إعداد البيانات المالية وعملية تدقيقها وإذا كانت هنالك ظروف استثنائية تستدعي الخروج على هذه المعايير فعلى المدقق بيان ذلك بوضوح (Muchaiteyi et al,2021: 12)

٢-٣ مفهوم الأداء:- تعددت وتباينت مفاهيم الأداء طبقاً لتخصص ومجال كل من الكتاب والمفكرين , واختلفوا في تحديد مفهوم الأداء بسبب تعدد واختلاف مؤشرات قياسه تبعاً لاختلاف طبيعة عمل الوحدات الاقتصادية وأهدافها والجهات التي تقيسه, حيث يعني الاداء في أبسط معانيه هو النتيجة المحصل عليها في أي ميدان عمل , كالنتائج التي تم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما, والمعبر عنها بوحدات قياس معينة ومنهم من رأى أن الأداء نتيجة نهائية لنشاط الوحدة الاقتصادية وهو ما عبر عنه Wright حيث عرف الأداء بأنه تلك النتائج التي تسعى إليها الوحدة الاقتصادية وتعمل على تحقيقها (Purwanto et al, 2020: 1966), ومنهم من رأى أن الأداء انعكاس لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها ومقياس لتلك الأهداف وهو ما عبر عنه Eccles حينما وصف الأداء بأنه انعكاس لقدرة الوحدة الاقتصادية وقابليتها على تحقيق أهدافها, وأوضح كل من Robins&wiersema أن الأداء هو مقياس لأهداف الوحدة الاقتصادية الطويلة الأمد التي تتمثل بأهداف البقاء والتكيف والنمو , وذهب اخرون إلى أن الأداء يعد انعكاساً لكيفية استغلال الوحدة الاقتصادية لمواردها حيث عرف Daft الأداء بأنه قدرة الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها نتيجة استخدام الموارد المتاحة بأسلوب كفوء وفاعل ويتفق مع هذه النظرة كل من Miller&Bromiley في تعريفهما للاداء بأنه انعكاس لكيفية وأسلوب ادارة الموارد البشرية والمادية واستخدامهما بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها حيث تعد عملية تقويم الاداء ممارسة قديمة تكونت مفاهيمها منذ عهود طويلة وهي وسيلة لدراسة قدرة أية وحدة اقتصادية على أنجاز أهدافها وتحقيق ما هو مطلوب منها خلال مدة معينة , وينبغي ان لا ينظر الى تقويم الاداء على أنه عملية مستقلة بل هو مرحلة من مراحل العملية الإدارية وان التقويم هو جزء من وظيفة الرقابة في المؤسسة , كما وتعد عمليات تقويم الاداء من العمليات الهامة لما تتوصل إليه من معلومات وبيانات عن أداء المؤسسة بكاملها , وهذا يتيح للمؤسسة فرصة تلمس نقاط القوة والضعف في وظائف الإدارة في مجالاتها المختلفة , ويمكنها من إعادة النظر في برامجها وسياساتها , وفي مدى صلاحية التنظيم الداخلي للمؤسسة التعليمية وتهدف عملية تقويم الاداء الى تحديد مدى صلاحية الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها الموضوعية ضمن إطار الأهداف المركزية, ويساعد تقويم الاداء في تحديد درجة استغلال الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية (Liang & Pathak, 2018: 106) اختلف الباحثون حول مفهوم تقويم الاداء وأدواته ومعايير والأسلوب المنهجي الذي يعتمد تطبيقه , وسواء أكان محاسبياً أم ادارياً أم اقتصادياً أم احصائياً وينشأ هذا الاختلاف من التباين في وجهات النظر المختلفة , إذ ينظر كل واحد لهذا الموضوع من زاويته الخاصة . (الكرخي, ٢٠١٠: ١١٢) حيث عرف Hilton تقويم الاداء بأنه عملية قياس مدى تحقق الوحدة الاقتصادية للأهداف التي تسعى

الوصول إليها وذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية المتحققة مع النتائج المستهدفة له (Hilton, et.al,2016:266). أما Blocher فقد عرف تقويم الأداء بأنه العملية التي بواسطتها تقدم الإدارة وبجميع مستوياتها المعلومات عن أداء الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية ومن خلال تلك المعلومات يمكن الحكم على الأداء بواسطة المعايير الموجودة في الموازنات والخطط والأهداف (Blocher,2018:801). كما عرف تقويم الأداء بأنه نظام رقابي يقوم بتحديد مدى فعالية وكفاءة الجهود المبذولة في الوحدة لتحقيق هدف معين، إذ تعني الفاعلية قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الهدف خلال مدة معينة من الزمن بينما تعني الكفاءة كيفية استغلال الوحدة لمواردها من أجل إنتاج المنتجات خلال مدة معينة من الزمن ويتفق مع التعريف السابق موضحاً صورة أكثر شمولية لمفهوم عملية تقويم الاداء بوصفها أداة للتعرف على مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لمواردها المتاحة في تحقيق أهدافها الموضوعية وتحديد الانحرافات عن الأهداف وإجراء عمليات التصحيح والمعالجة . (5: 2021, keuangan) تقويم الأداء لا يمكن أن يكون فعالاً إذا تم تطبيقه بشكل معزول، بل يجب أن يكون جزءاً من نظام رقابة شامل، حيث يعمل على ضمان تحقيق الأهداف وتحسين الأداء. فقد وضع Kaplan أن تقويم الأداء يتضمن عدة خطوات تشمل تحديد الأهداف، ومقارنة الأداء بتلك الأهداف لتحديد الانحرافات ومعالجتها، والأداء المالي يشير إلى الصحة المالية العامة للعمل. تأخذ جميع المؤسسات أصولاً مالية، التي تأتي في أشكال عديدة، وتستخدمها لدعم النشاط التجاري، الذي يولد الإيرادات وفي النهاية، الأرباح، وفي أبسط تعريف له، يمكن أن يشير الأداء المالي إلى فعالية المؤسسة في تحقيق الأرباح، لكنه يشير أيضاً إلى أكثر من ذلك بكثير (Parama, 2020: 12)، كما إنه عبارة عن انعكاس لجميع العناصر التي تساهم في الربحية، سواء بشكل منفصل كبنود مالية، أو بشكل شامل كديناميكية جماعية، سيقوم مختلف أصحاب المصلحة، مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين، بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من أبعاد مختلفة وبأهداف متميزة. لهذا السبب، لا يمكن اتخاذ مقياس واحد لأداء المؤسسة المالي. يتم استخدام مجموعة متنوعة من المقاييس، بشكل فردي وجماعي، لإجراء هذا التقييم. (Lee, 2020: 4)

٢-٤ أبعاد الاستدامة:- شهدت السنوات الأخيرة حاجة المؤسسات الى تقارير الاستدامة كجزء من الأعمال الاعتيادية لتلبية توقعات أصحاب المصالح والمستثمرين والمجتمع بسبب تزايد المخاوف العامة بشأن هذه القضايا ولغرض تحقيق المؤسسات لأهدافها ورغباتها ينبغي عليها تلبية احتياجات ورغبات أصحاب المصالح والمستثمرين سواء الحاليين او المحتملين وبيان مدى قدرة هذه المؤسسات في الربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لان الهدف لكل منها وفق المؤشرات المتعلقة بها لتحقيق التنمية المستدامة وتتمثل أبعاد الاستدامة بالاتي: (Olivia et al, 2020: 98)

٢-٤-١ البعد البيئي : يرتبط بالمعلومات المتعلقة بتأثير المؤسسات على البيئة وكيفية قياسها والإفصاح عنها والهدف منها هو تحسين أداء المؤسسات في الاستدامة البيئية على المدى البعيد من خلال أنظمة الادارة في المؤسسات التي يمكن اعتبارها كأداة جديدة في الاستدامة البيئية (krivacic & Jankovic, 2017: 317) لذلك يمكن اعتبار ان التحدي البيئي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية وضع الخطط الإستراتيجية من قبل المتخصصين لديها في المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة تلوث الماء والهواء وجميع الأمور المتعلقة بالبيئة لان هذه العملية لم تعد تقتصر على جهة او فئة معينة بل أصبحت مسؤولية التدهور البيئي في جميع أنحاء العالم مسؤولية الإستراتيجية تحتاج الى اهتمام جدي وموضوعي من قبل جميع المؤسسات في السيطرة والإدارة على الشؤون البيئية لكون المؤسسات هي احد الأدوات في المحافظة على البيئة ووفقا لمؤسسة المعايير الدولية فان مصطلح البيئة يعني " البيئة المحيطة التي تعمل بها المؤسسة بما في ذلك الماء والهواء والأرض والموارد الطبيعية والحيوانات والنباتات والبشر وعلاقتها المتبادلة. (105- David & David , ٢٠١٧ : ١٠٦)

٢-٤-٢ البعد الاقتصادي : لقد حظي مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة من قبل المؤسسات الى جانب مفهوم التنمية الاجتماعية والبيئية نظرا للتأثير الاقتصادي الكبير في البيئة والمجتمع ونتيجة للنمو الاقتصادي المتزايد وخاصة في قطاع الصناعة والانبعاثات الناتجة عنه ولما له من تأثير سلبي على البيئة أصبح هنالك قلق شديد من

قبل الناس بسبب تلوث الهواء والماء إضافة الى استنزاف الموارد الطبيعية لذلك يتطلب الأمر من قبل هذه المؤسسات الحد من تأثير النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وحماية حقوق الأجيال القادمة.

٢-٤-٣ البعد الاجتماعي : يرتبط هذا المفهوم بأهمية المعلومات المتعلقة بتأثير أنشطة المؤسسات وعملياتها على المجتمع لكونه يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية وتنمية الثقافات واحترام حقوق الإنسان والتوعية والمشاركة (فريد, ٢٠١٧: ١٦) والتي يمكن اعتبارها كمؤشرات للبعد الاجتماعي لان العدالة الاجتماعية " مؤشر يعكس وبدرجة كبيرة نوعية الحياة التي يمكن قياسها من خلال معرفة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر وكذلك نسبة العاطلين عن العمل والصحة العامة والتعليم وحماية الناس من الجرائم ومعدلات النمو السكاني فهناك ارتباط وثيق بينها وبين مبادئ التنمية المستدامة . (الجوارين , ٢٠١٧: ٦)

٢-٥ قياس أداء الاستدامة: - يُظهر مفهوم الاستدامة تعقيداً متعدد الأوجه، حيث يشمل مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك حفظ الطاقة واستهلاكها ورضا أصحاب المصلحة والنتائج المالية. على الرغم من أن مصطلح الاستدامة يعني بشكل أساسي الدوام والاستقرار والخلود ، إلا أنه لا يُفترض بالضرورة التنمية الاقتصادية بالنسبة للكثير من الأشخاص، يُفسر مصطلح الاستدامة على أنه "صديق للبيئة"، ولكنه يتجاوز ذلك ، يتجاوز مفهوم الاستدامة البسيط تخفيض استهلاك الطاقة والنفايات وحماية البيئة وإعادة التدوير وبالتالي، يختلف قياس الاستدامة بشكل شامل عن قياس الأبعاد الأخرى لأداء الأعمال في عدة جوانب مهمة يمكن تعريف أداء الاستدامة على أنه أداء المؤسسة في جميع الجوانب ولجميع محركات استدامتها ويمتد هذا التعريف إلى خارج حدود المؤسسة الواحدة، حيث يتناول عادة أداء كل من الموردين والعملاء في سلسلة القيمة .(Wan et al., 2021: 279) يجب التعامل مع إدارة الأداء المستدام كعملية تجارية منهجية، لدمجها بشكل فعال في التخطيط الاستراتيجي والعمليات اليومية للمؤسسة. وينظر إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصاد، يعكس أداء الاستدامة هدفاً رئيسياً لتحرك المؤسسات نحو استمرارية المسؤوليات وذلك من خلال مطابقة المؤسسات والتصديق والامتثال وإعداد التقارير مع معايير الأداء المؤسسية المحددة فيما يتعلق بتوقعات أصحاب المصلحة، و على الرغم من أن قياس الأداء له تاريخاً طويلاً، إلا أن البحوث التجريبية المبكرة في إدارة الأعمال البيئية والاجتماعية وإعداد التقارير جزئياً جاءت في سياق مناقشة أخلاقيات الأعمال في السبعينيات في العقود الثلاثة الماضية، طورت إستراتيجيات الأعمال أنظمة إدارية داخلية واسعة النطاق، وتم تطوير مجموعة متنوعة من الأساليب والمبادرات لقياس أداء المؤسسات (Zhang et al, 2018: 213)، بما في ذلك مبادئ قياس الاستدامة والمحاسبة المستدامة ومبادرات الإبلاغ عن الاستدامة وغيرها من أنشطة القياس الاقتصادي.

٢-٦ صندوق العراق للتنمية الخارجية:- تأسس الصندوق استناداً الى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت وبناءً على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح وزير المالية صدر قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ كمؤسسة مالية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وأداري تابع لوزارة المالية برأسمال مقداره (٥٠) مليون دينار (خمسون مليون دينار) ثم جرى تعديل قانونه ليصبح رأسماله (١٠٠) مليون دينار (مائة مليون دينار) مضافاً اليه مساهمات العراق في رساميل خمسة صناديق دولية وشركتين استخارجيتين بموجب القانون المرقم (٩٠) الصادر في ١٩٧٩/٧/٩ ثم ازداد رأسماله ليصبح (٢٠٠) مليون دينار (مائتين مليون دينار) اضافة للمساهمات المذكورة وذلك بموجب القانون رقم (١٥٢) في ١٩٧٩/١١/١٧ ثم جرى تعديل ثالث بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ لزيادة رأسماله بأضافة مساهمات وزارة المالية في المؤسسات العربية المشتركة لتصبح جزء من رأسماله الى ان اصبح مبلغ مقداره (٢٠١٠٢٧٦) مليون دينار (اثنين ترليون وعشرة مليار ومائتين وستة وسبعين مليون دينار) كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١. ومن مهامه وضع السياسات العامة لاستثمار اموال الصندوق وتقرير المساهمة في مشاريع وبرامج التنمية وإقرار شروط القروض وتقرير ما يقترضه الصندوق لحسابه ومتابعة علاقات العراق المالية والخارجية المتعددة الأطراف والثنائية وكل ما يتعلق بإدارة مساهماته في المنظمات والصناديق والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية المشتركة

وكما له علاقة باتفاقات القروض الخارجية والاتفاقات الضريبية مع الخارج، ويهدف الصندوق لتحقيق الاتي: (الكرخي، ٢٠١٠: ١٢٢)

- ١-٦-٢ منح المشروعات الانمائية في الاقطار العربية والبلدان النامية القروض المتوسطة أو طويلة الاجل بشروط ميسرة مع منح الأفضلية للمشروعات ذات الطابع الحيوي بالنسبة للقطر أو البلد المعني.
- ٢-٦-٢ المساهمة في المشروعات الإنمائية وعلى الأخص ذات الطابع الاستثماري مع منح الأفضلية في هذا المجال للمشروعات التي تتميز بصفة التكامل الاقتصادي العربي.
- ٣-٦-٢ تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطور عمليات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية والبلدان النامية، والتكامل الاقتصاد العربي كضمان الأسهم والأوراق الخاصة بالمشروعات التي سبق ان وظف الصندوق بعض أمواله فيها لتسهيل تداولها.
- ٤-٦-٢ توفير الخبرات والمعنويات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية والبلدان النامية.
- ٥-٦-٢ تمويل الدراسات الهندسية والدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- ٦-٦-٢ التعاون والتنسيق مع صناديق التنمية العربية والدولية التي تساهم العراق فيها وغيرها من صناديق التنمية ذات الاغراض المشابهة.
- ٧-٦-٢ متابعة علاقات العراق المالية الخارجية المتعددة الاطراف والثنائية وكل ما يتعلق بإدارة مساهماته في المنظمات والصناديق والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية المشتركة وكل ماله علاقة باتفاقات القروض والاتفاقات الضريبية، بالإضافة الى ذلك تلزم الوزارات ذات العلاقة وممثلوها في المنظمات والصناديق والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية المشتركة بالتنسيق مع الصندوق في ادارة ومتابعة استثمارات العراق ومساهماته الخارجية.

المبحث الثالث: الجانب العملي التطبيقي للبحث

١-٣ تقييم اداء ملاك الصندوق المصادق والمشغول والفعلي: -ولغرض تقييم الاداء في الصندوق سيتم التطرق لحركة العاملين فيه ولكافة سنوات التقييم: -

جدول (١) يوضح العاملين بالصندوق

المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العاملين المصادق عليهم	70	78	78	66	66
العاملين المشغولين	56	61	61	65	66
الموجود الفعلي	54	58	60	63	63
العاملون خارج قوة العمل	2	3	1	2	3

من الجدول اعلاه يلاحظ:

انخفاض اعداد الملاك المصدق للصندوق للسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢) مقارنةً بسنة الاساس اذ أصبح العدد (٦٦) موظف بسبب احواله بعض موظفي الصندوق على التقاعد دون تعيين بديل عنهم، كذلك ان عدد العاملين المشغولين يقل بنسبة ٢٠٪ لسنة ٢٠١٨ وبنسبة ٢٢٪ لسنتي ٢٠١٩-٢٠٢٠ عن العاملين المصادق عليهم في حين ان الطاقة العاطلة في الملاك المشغول قليلة تتراوح بين ٢٪ - ٥٪ لكل السنوات، كما لا يوجد ضمن ملاك الصندوق عاملون بصفة عقد او اجر يومي خلال سنوات التقييم.

٢-٣ المؤهل العلمي للعاملين بالصندوق: -ان معرفة المؤهلات العلمية للعاملين في صندوق التنمية الخارجية العراقي يسهم في مدى قدرتهم على اداء المهام الموكلة إليهم وبالتالي يحسن عملية تقييم الاداء ومن خلال البيانات المتوفرة يمكن ان نعرض المؤهلات العلمية في الجدول الاتي:

جدول (٢) يبين المؤهلات العلمية لموظفي الصندوق

المؤهل	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%
دكتوراه	1	2	1	2	0	0	1	2	1	2
ماجستير	2	4	2	3	3	3	2	3	2	3
بكالوريوس	35	63	39	64	39	64	41	63	42	64
المؤهل	٢٠١٨	%	٢٠١٩	%	٢٠٢٠	%	٢٠٢١	%	٢٠٢٢	%
دبلوم	٦	١١	٧	١١	٧	١١	٧	١	٧	١١
إعدادية	5	9	5	8	5	8	6	9	6	9
متوسطة	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2
ابتدائية	5	9	5	8	5	8	6	9	6	9
بدون مؤهل	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2
المجموع	56	100	61	100	61	100	65	100	66	100

ومن الجدول اعلاه نبين الآتي:

٢-٣-١ تدني عدد الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه وانخفاض في اعداد الموظفين الحاصلين على شهادة الماجستير والدبلوم العالي إذ يفترض وجود نسبة معينة من الموظفين الحاصلين على الشهادات العليا لغرض الاستفادة من تلك الملاكات وسهولة وضمان تحقيق الصندوق لأهدافه.

٢-٣-٢ ارتفاع اعداد الموظفين من حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم بصورة تصاعدية خلال سنوات التقييم.

تدني وثبات اعداد حملة شهادة المتوسطة وبدون المؤهل خلال سنوات التقييم وبعده (١) موظف.

٣-٣-١ قياس الاداء المستدام لصندوق العراق للتنمية الخارجية: -في هذا الجزء من البحث يتم تقييم الاداء المستدام وفقا لمجموعة من المؤشرات ومعرفة تأثير التدقيق والرقابة على ذلك الاداء من خلال الاتي: -

٣-٣-١-١ البعد المالي للأداء: -

٣-٣-١-١-١ مؤشر الإيرادات: - يقيس هذا المؤشر درجة التوسع والتقدم الذي يحققه الصندوق لإيراداته من سنة إلى أخرى وهو يهدف إلى قياس قدرة الصندوق في تحقيق الإيرادات، وكما في المؤشرات ادناه: -

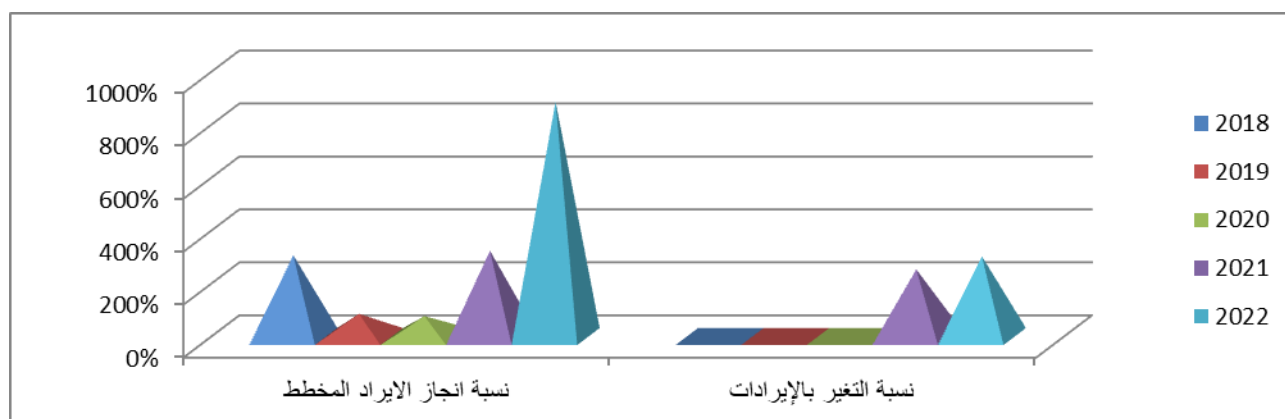
جدول (٣) الإيرادات (بآلاف الديناري) ومؤشراتها

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات الفعلية	36828612	17864506	15545512	55071352	221846963
الإيراد المخطط	12000000	20800000	20144200	17000000	25000000
نسبة إنجاز الإيراد المخطط	٣٠٧%	86%	77%	324%	887%
نسبة التغير بالإيرادات	-	51%-	13%-	254%	303%

يعرض الجدول رقم (٣) الإيرادات الفعلية والمخطط لكل سنة من سنوات التقييم، وعند قياس الاداء المالي للصندوق يلاحظ ان انجاز الايراد المخطط متذبذب من سنة الى اخرى ومن خلال تلك المعلومات المتوفرة يتم تحليل النمو والانجاز لكل سنة ، اذ تبين من تحليل ايرادات الصندوق خلال السنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢) يتضح عند قياس الاداء المالي للصندوق ان انجاز الايراد المخطط في سنوات التقييم (٢٠٢١ ، ٢٠٢٢) حصلت اعلى نسب وبلغت (٣٢٤٪ و ٨٨٧٪) على التوالي ثم تليها سنوات التقييم (٢٠١٨ و ٢٠١٩) وبنسب (٣٠٧٪ و ٨٦٪) على التوالي اما عام ٢٠٢٠ فحققت اقل النسب بمعدل ٧٧٪ .

كما ان نسب التغير بالإيرادات متدنية بشكل كبير لعامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) حيث وصلت الى (-٥١٪، -١٣٪) على التوالي وبقيمة سالبة وهي اقل نسبة، في حين ان تغير الايراد بشكل مختلف حقق ارتفاع نوعي في عامي (٢٠٢١-٢٠٢٢) وبنسب (٢٥٤٪ - ٣٠٣٪) على التوالي وهي نسب مرتفعة مما يدل على تحسن ادارة الصندوق في تعظيم الايرادات، وكما في الشكل الاتي:

شكل (١) عرض نتائج نمو الايرادات والانجاز لسنوات التقييم



٣-١-٢ مؤثر السيولة: - ان هذا المؤشر يعكس القدرة النقدية للصندوق وكما في الجدول رقم (٤):-

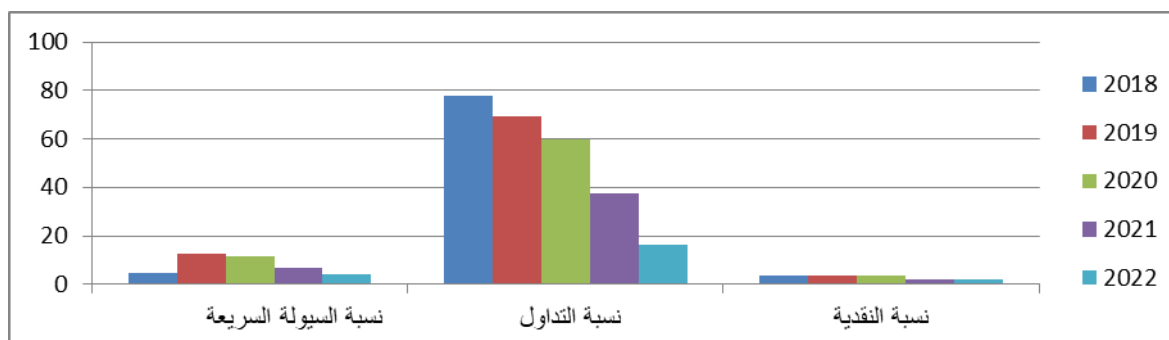
جدول (٤) مؤشر السيولة

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	التفاصيل
٣٥٣٠٣٨٢٧٨	١٤٢١١٨٨٩٦	١٥١٠٨٤٤٩٣	١٣٧٣٨٤٣٥٦	١٠١٠٦٣١٩٤	النقد
٢٨٣٦٩٨٣١٤٨	٢٦٥٤٥٤٦٨٠٢	٢٤٩٧٥١٩١٧٣	٢٤٨٥٠٩٩٨٥٣	٢١٦٠٠٢٤٥٣٢	الموجودات المتداولة
١٧٢٩١٨٣٥٧	٧٠٩٦٨٨٤٩	٤١٦٩٨٦٢٩	٣٥٩٧٨٦٠٤	٢٧٨١٣٠٠٤	المطلوبات المتداولة
180119921	71150047	109385864	101405752	73250190	فائض السيولة
٣,٨٧	٦,٥٥	١١,٣٥	١٢,٨١	٤,٨٠	نسبة السيولة السريعة
١٦,٤١	٣٧,٤٠	٥٩,٨٩	٦٩,٠٧	٧٧,٦٦	نسبة التداول
2.04	2.00	3.62	3.82	3.63	نسبة النقدية

ومن خلال الجدول (٤) يمكن ان نلاحظ اجمالاً ان نسبة السيولة خلال سنوات التقييم (٢٠١٨-٢٠٢٢) مرتفعة جداً مقارنةً بالنسبة القياسية (١:١) وتتراوح ما بين (٤.٨ - ١٢.٨١) مما يعني قدرة الصندوق على توفير السيولة خلال سنوات التقييم اعلاه لتسديد التزاماتها. ويلاحظ ان نسبة التداول مرتفعة جداً لكافة سنوات التقييم (٢٠١٨-٢٠٢٢) عن النسبة القياسية (١:٢) مما يعني قدرة الموجودات المتداولة للصندوق على ايفاء التزاماتها المتداولة

ولجميع سنوات التقويم , ولكن يلاحظ ان الفارق كبير بين النسبتين مما يدل ارتفاع قيم المطلوبات المتداولة تدريجياً ويدل ذلك على وجود طاقة غير مستغلة يمكن ان تستثمر من قبل الصندوق في مجالات استثمارية اخرى, وهذا يبرر وجود نقد مجمد لم يستفد الصندوق منه رغم ارتفاع نسبة النقدية لسنوات التقييم (٢٠٢٢-٢٠١٨) عن النسبة القياسية (١:١) ورغم حاجة البلد الى موارد اضافية تسد العجز الحاصل في موازنة الدولة ويمكن ايضاح تلك المؤشرات في الشكل رقم (٢):-

شكل (٢) يوضح البيانات الخاصة بنسب السيولة



٣-١-٣-٣ مؤشرات الربحية:- يمثل مؤشر الربحية العلاقة بين الاستثمارات الأولية المطلوب توظيفها بالمؤسسة والأرباح المتوقعة من نشاطها خلال الفترة ومن خلال الجدول رقم (٥) يمكن ايضاح نسب الربحية واجمالي الموجودات خلال سنوات التقويم (٢٠٢٢-٢٠١٨) ويقاس مؤشر الربحية بالاتي:-

جدول (٥) البيانات المالية لمؤشر الربحية

cv	SD	mean	2022	2021	2020	2019	2018	التفاصيل
44	0.96	2.2	221846963	55071352	15545512	17864506	36828612	الإيرادات الفعلية
36	0.809	2.25	203896026	53528492	14070988	16330081	19458959	صافي الدخل
37	0.878	2.36	2837504694	2655005696	2497884619	2485476546	2160421919	اجمالي الموجودات
39	0.98	2.53	2661409832	2580860340	2453009482	2446321435	2129409564	حق الملكية
41	1.06	2.59	3176505	3176507	3176508	3176507	3199351	القروض

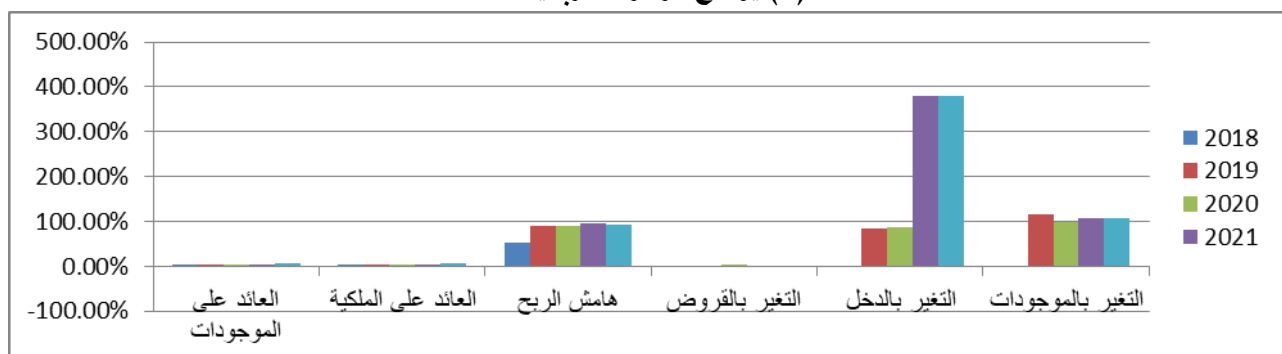
من خلال معطيات البيانات المالية للصندوق يلاحظ في السنة ٢٠١٨ ان معدل العائد على الموجودات منخفض حيث شكل نسبة ٠.٩% وهي نسبة ضعيفة وكذلك العائد على الملكية كان منخفض بحيث شكل نسبة اقل من ١% وكما مبين في الجدول رقم (٦):

2022	2021	2020	2019	2018	التفاصيل
%7.2	%2	%0.6	%0.7	%0.9	العائد على الموجودات
%7.66	%2.07	%0.57	%0.67	%0.91	العائد على الملكية
%91.9	%97.2	%90.5	%91.4	%52.8	هامش الربح
%-0.01	%-0.01	%0.01	%-0.70	-	التغير بالقروض
%381	%380	%86	%84	-	التغير بالدخل
%107	%106	%100	%115	-	التغير بالموجودات

ولم يلاحظ بالجدول رقم (٦) ان عائد الاستثمار المتحقق في سنوات التقييم (٢٠٢٢ و ٢٠٢١) مرتفع وينسب (٢٪ و ٧.٢٪) على التوالي وانخفاضه في سنوات التقييم (٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠) وينسب (٠.٩٪ و ٠.٧٪ و ٠.٦٪) على التوالي وبالنظر لجميع النسب اعلاه تعد متدنية مقابل الموجودات التي وضعها الصندوق للحصول على هذا العائد من الاستثمار.

كذلك ارتفعت نسبة نمو الارباح في سنوات التقييم (٢٠٢١ و ٢٠٢٢) حيث بلغت النسب (٣٨٠٪ و ٣٨١٪) على التوالي وانخفاضه لسنوات التقييم (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) وينسب (٨٤٪ و ٨٦٪) على التوالي، اما نسبة نمو الموجودات ارتفعت في سنة التقييم ٢٠١٩ حيث بلغت (١١٥٪) للصندوق مع انخفاض بشكل ضئيل جداً عن السنة ٢٠١٩ للسنوات (٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢) اذ اصبحت النسبة (١٠٠٪ و ١٠٦٪ و ١٠٧٪) على التوالي، وان هذا يفسر ان ادارة الصندوق ورغم ارتفاع نسبة العوائد بشكل جيد الا ان نسبة استغلال مواردها لاتزال ضعيفة بالمقارنة مع الارتفاع في نمو الدخل والموجودات . وكما في الشكل الاتي:

شكل (٣) يوضح مؤشرات الربحية ٢٠٢٢-٢٠١٨



٣-١-٤ مؤشرات الرافعة المالية: تمثل الرافعة المالية عملية توظيف للأموال التي يتم الحصول عليها مقابل تكلفه ثابتة على أمل زيادة عائد الملاك ومن خلال جدول رقم (١٨) يمكن ايضاح المتغيرات المرتبطة بالرافعة متمثلة بإيراد الفوائد واجمالي الموجودات والايادات والمطلوبات خلال سنوات التقييم (٢٠٢٢-٢٠١٨) وتقاس بالقوانين الاتية: -

- نسبة الرافعة المالية = (المطلوبات ÷ حق الملكية (رأس المال)) × ١٠٠
- نسبة ايراد الفائدة الى الايرادات = (ايراد الفوائد ÷ اجمالي الايرادات) × ١٠٠
- المديونية = (المطلوبات ÷ اجمالي الموجودات) × ١٠٠. وكما في الجدول رقم (٧): -

جدول رقم (٧) البيانات المالية للرافعة المالية

cv	SD	mean	2022	2021	2020	2019	2018	التفاصيل
39	0.954	2.47	75794904	229218	243766	366899	7022000	ايراد الفائدة
42	1.014	2.42	221846963	55071352	15545512	17864506	36828612	الايرادات الفعلية
43	1.048	2.41	203896026	53528492	14070988	16330081	19458959	صافي الدخل
41	1.003	2.45	2661409832	2580860340	2453009482	2446321435	2129409564	حق الملكية
42	0.935	2.25	2837504694	2655005696	2497884619	2485476546	2160421919	اجمالي الموجودات
38	0.955	2.52	176094862	74145356	44875137	39155111	31012355	المطلوبات

من خلال معطيات البيانات المالية للصندوق لسنوات التقييم (٢٠٢٢-٢٠١٨) يلاحظ انخفاض نسبة الرافعة المالية عن النسبة المعيارية (١:٢٠) (اي حصول الصندوق ٢٠ ضعفاً لرأس ماله) حيث وصلت ١.٤٦٪ في السنة ٢٠١٨ وكما مبين في الجدول رقم (١٩): -

جدول (٨) تطور مؤشرات الرافعة لسنوات التقييم

2022	2021	2020	2019	2018	التفاصيل
6.62%	2.87%	1.83%	1.60%	1.46%	نسبة الرافعة المالية
34.2%	0.4%	1.6%	2.1%	19.1%	نسبة ايراد الفائدة الى الايرادات

المديونية	1.4%	1.6%	1.8%	2.8%	6.2%
-----------	------	------	------	------	------

فضلا عن نسبة ايراد الفائدة لعام ٢٠١٨ وصلت ١٩٪ وهي نسبة منخفضة كونه يمثل ايراد النشاط الرئيسي والسبب يعود الى انخفاض استثمارات الصندوق في القروض الممنوحة، كذلك ان نسبة المديونية للصندوق منخفضة جداً لتصل ١.٤٪ اي ان المطلوبات تشكل نسبة ضعيفة من الموجودات وبالتالي ان الطاقة لم تستغل بالشكل الأمثل كما يتضح ان نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٩ منخفضة عن النسبة المعيارية (١.٢٠) حيث وصلت ١.٦٠٪ رغم ارتفاعها عن سنة ٢٠١٨ ، اما نسبة ايراد الفائدة لعام ٢٠١٩ وصل ٢٪ وهي نسبة منخفضة جداً مما يعني انخفاض استثمارات الصندوق بالقروض، كذلك ان نسبة المديونية للصندوق منخفضة جداً لتصل ١.٦٪ رغم ارتفاعها عن عام ٢٠١٨ وبالتالي ان الطاقة العاطلة في الاصول مرتفعة جداً . اما في عام ٢٠٢٠ تبين ان نسبة الرافعة المالية منخفضة حيث وصلت ١.٨٣٪ حيث ارتفعت عن سنة ٢٠١٩ بنسبة قليلة، اما نسبة ايراد الفائدة لعام ٢٠٢٠ انخفضت لتصل ١.٦٪ مما يعني انخفاض استثمارات الصندوق بالقروض مما ادى الى قلة الفوائد المستحصلة، كذلك ان نسبة المديونية للصندوق انخفضت ايضاً لتصل ١.٨٪ وبالتالي ارتفعت الطاقة العاطلة في الموجودات.

في حين تغيرت المؤشرات في عام ٢٠٢١ حيث ارتفعت نسبة الرافعة المالية لتصل الى نسبة ٢.٨٧٪ الا انها اقل من النسبة المعيارية، اما نسبة ايراد الفائدة انخفضت لتحقيق أدنى مستوى له ليصل ٠.٤٪ مما يعني انخفاض استثمارات الصندوق بالقروض ادى الى قلة الفوائد المحصلة عنه بمعدل اقل من ١٪ من اجمالي الايرادات، كذلك ان نسبة المديونية للصندوق ارتفعت لتصل ٢.٨٪. ويتضح ان نسبة الرافعة المالية ارتفعت في عام ٢٠٢٢ لتصل الى نسبة ٦.٦٢٪، اما نسبة ايراد الفائدة لعام ٢٠٢٢ ارتفع بشكل ملحوظ لتحقيق اعلى مستوى له ليصل ٣٤.٢٪ مما يعني ارتفاع استثمارات الصندوق بالقروض ساهم وبشكل فاعل في تعظيم الايرادات، كذلك ان نسبة المديونية للصندوق ارتفعت لتصل ٦.٢٪. ومن التحليل السابق يلاحظ تذبذب التحليل لجميع سنوات التقويم من ٢٠١٨-٢٠٢٢ حيث شكلت نسبة الرافعة المالية ارتفاعاً نسبياً ضعيفاً يتراوح (١.٤٪ - ٦.٦٪)، اما نسبة ايراد الفائدة للإيرادات يتراوح بين (٠.٤٪ - ٣٤٪) حيث حقق أدنى مستوى له عام ٢٠٢١ وعاد ليرتفع في اعلى مستوى له ٢٠٢٢. اما نسبة مديونية الصندوق فكانت متذبذبة لسنوات التقويم (٢٠١٨-٢٠٢٢) بين الارتفاع البسيط لتتراوح (١.٤٪ - ٦.٢٪) وهي نسب منخفضة إذ لا يوجد توازن بين المطلوبات والموجودات وحتى حق الملكية.

٣-٣-٢ محور البعد الاجتماعي والبيئي : يركز هذا البعد على الاداء المستدام من خلال تحليل ما تقدمه المؤسسة للمجتمع والبيئة كما لا يخفى ان صندوق التنمية تم تأسيسه لتنمية اموال الاجيال المستقبلية ، حيث ينص قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المرقم (٧٧) لسنة ١٩٧٧ (المعدل) حيث يهدف الى منح المشروعات الانمائية في البلدان العربية والبلدان النامية القروض المتوسطة أو طويلة الاجل بشروط ميسرة مع منح الأفضلية للمشروعات ذات الطابع الحيوي بالنسبة للقطر أو البلد المعني. كما يمكن بيان ما يحققه الصندوق من خدمات مقدمة لتشغيل الايدي العاملة في المجتمع من خلال مقارنة نسب تطور الملاك المشغول ومقارنته بسنة الاساس يلاحظ ارتفاع نسب تطور الملاك المشغول للصندوق حيث تراوحت نسب التطور بين (١٠٠٪ - ١١٨٪) مما يؤشر تطور اعداد الموظفين في الصندوق على الملاك الدائم بنسب طفيفة خلال سنوات التقويم وكما في الجدول رقم (٦):

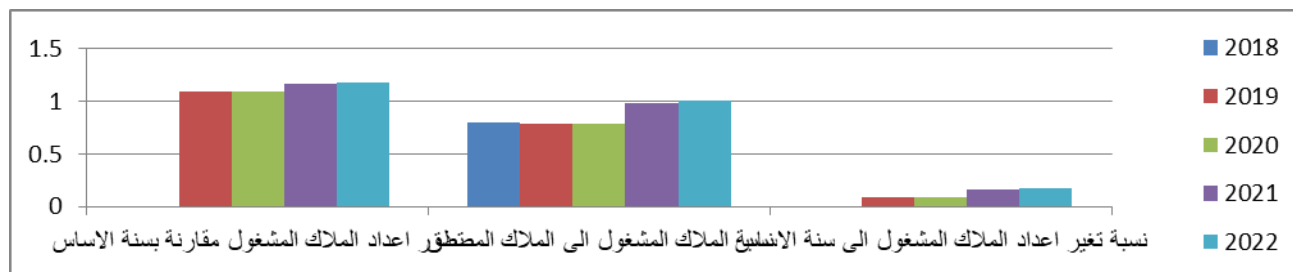
جدول (٩) يوضح تطور ملاك العاملين بالصندوق

المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
تطور اعداد الملاك المشغول مقارنة بسنة الاساس	-	١٠٩٪	١٠٩٪	١١٦٪	١١٨٪
نسبة الملاك المشغول الى الملاك المصدق	٨٠٪	٧٨٪	٧٨٪	٩٨٪	١٠٠٪
نسبة تغير اعداد الملاك المشغول الى سنة الاساس	-	٩٪	٩٪	١٦٪	١٨٪

حيث يلاحظ انخفاض نسبة الملاك المشغول مقارنةً بالملاك المصدق للسنوات (٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) وبنسب (٨٠٪، ٧٨٪، ٧٨٪) على التوالي الا انها ارتفعت للسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢) وبنسب (٩٨٪، ١٠٠٪) على التوالي.

في حين ارتفعت نسب تغير الملاك المشغول مقارنة بسنة الأساس حيث بلغت (٩٪) للسنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٠) لكليهما، ونسبة (١٦٪، ١٨٪) للسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢) على التوالي مما يؤشر زيادة الملاك المشغول للمؤسسة عن سنة الأساس ٢٠١٨ وبالنسب اعلاه ويمكن ايضاحها بالشكل رقم (٤):

شكل (٤) يوضح تطور ملاك الصندوق



المصدر: إعداد الباحثان

اما البعد البيئي: يتم بيان نتائج البعد البيئي بالاتي: -

جدول (١٠) مؤشرات النمو للبعد البيئي للصندوق

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	تفاصيل
٩٨٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	صيانة الآلات والمعدات
%٧٥	%٣٦٧	%٧١-	%٢٢-	-	نمو صيانة الآلات
٥٩٧٦٠٠٠	١٧٦٤٠٠٠	٦٥٧٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٣١٦٩٠٠٠	صيانة المباني والممتلكات
%٢٣٨	%١٦٨	%٦٨-	%٢٨-	-	نمو صيانة المباني
٦٥٨٥٣٣٠	٤٧٨٥٦٨٠	٣٤٢٣٩٠٠	٤٦٠٤٢٢٦	٤١٨٥٦٦٠	المياه والكهرباء
%٣٨	%٤٨	%٢٥-	%١٠	-	نمو نفقات الماء والكهرباء
66	65	61	61	56	عدد العاملين

يبين الجدول رقم (٧) ان صيانة الآلات والمعدات لسنة ٢٠١٨ بلغ ٥٤٠٠٠٠ وان صيانة المباني والممتلكات بلغت ٣١٦٩٠٠٠ في حين ان نفقات الماء والكهرباء بلغت ٤١٨٥٦٦٠ دينار، اما في سنة ٢٠١٩ انخفضت صيانة الآلات والمعدات لتصل الى ٤٢٠٠٠٠ بمعدل نمو -٢٢٪، فضلا عن انخفاض صيانة المباني والممتلكات لتصل الى ٢١٠٠٠٠٠ وبمعدل نمو -٢٨٪ اما نفقات الماء والكهرباء ارتفعت لتصل الى ٤٦٠٤٢٢٦ وبمعدل نمو ١٠٪. اما في سنة ٢٠٢٠ بلغت نفقات صيانة الآلات والمعدات ١٢٠٠٠٠ بمعدل نمو ٧١٪، كذلك انخفضت صيانة المباني والممتلكات لتصل الى ٦٥٧٠٠٠ وبمعدل نمو -٦٨٪ وكذلك انخفضت نفقات الماء والكهرباء لتصل الى ٣٤٢٣٩٠٠ وبمعدل نمو -٢٥٪، في حين لم يتغير عدد العاملين، اما في سنة ٢٠٢١ ارتفعت نفقات صيانة الآلات والمعدات الى ٥٦٠٠٠٠ وبمعدل نمو ٣٦٧٪ وارتفعت نفقات صيانة المباني لتصل الى ١٧٦٤٠٠٠ وبمعدل نمو ١٦٨٪، اما نفقات الماء والكهرباء ارتفعت لتصل الى ٤٧٨٥٦٨٠ بمعدل نمو ٤٨٪. اما سنة ٢٠٢٢ ارتفعت نفقات صيانة الآلات لتصل الى ٩٨٠٠٠٠ بمعدل زيادة ٧٥٪ وارتفعت نفقات صيانة المباني لتصل الى ٥٩٧٦٠٠٠ بمعدل نمو ٢٣٨٪ كذلك ارتفعت نفقات الماء والكهرباء لتصل الى ٦٥٨٥٣٣٠ بمعدل زيادة ٣٨٪، ويمكن ايضاح ذلك بالشكل رقم (٥): -

شكل (٥) مؤشرات البعد البيئي للصندوق



٣-٤ اختبار الفرضيات: - ان قياس مدى مساهمة الابعاد الخمسة في تقويم الاداء باستخدام بطاقة الاداء المتوازن المستدامة على النحو الذي يؤدي إلى تعظيم الموارد وترشيد الكلف وفيما يلي ملخص مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS لقائمة مجموع الابعاد وعددها (٥)، حيث تبين الجداول رقم (٨) و(٩) و(١٠) وملخص النتائج الابعاد ولعام ٢٠٢٢ وكالاتي: -

جدول (١١) ملخص نتائج البعد المالي

البعد	نسبة انجاز الایراد المخطط	نسبة التداول	نسبة كفاءة المركز المالي	العائد على الموجودات	العائد على الملكية	نسبة الرافعة المالية
المالي	%887	١٦.٤١	%١٥	%7.2	%7.66	6.62%

جدول رقم (١٢) ملخص نتائج البعد الاجتماعي

البعد الاجتماعي	نمو الضمان الاجتماعي	نمو اجور الاعمال الإضافية	نمو المكافآت	نسبة تغير اعداد الملاك المشغول الى سنة الاساس
	%٢	%٦٥	%٧١	%١٨

جدول رقم (١٣) ملخص نتائج البعد البيئي

ملخص نتائج البعد البيئي

البعد البيئي	نمو صيانة الآلات	نمو صيانة المباني	نمو نفقات الماء والكهرباء
	%٧٥	%٢٣٨	%٣٨

من خلال نتائج الجدولين رقم (١١) و(١٤) الذي يوضح نتيجة تحليل التباين ANOVA ٣.٦١٦ وهي أكبر من الجدولية ١.٦٨ مما يشير إلى معنويتها وتم اختبار صحة الفرضية الاولى (H1): يساهم التدقيق في تعزيز موارد صناديق الثروة السيادية في العراق من خلال الجداول رقم (١١) و(١٢) و(١٣) لقياس الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تم اختبار صحة الفرضية الثانية (H2): اعتماد ابعاد الاستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في الارتقاء بآليات تدقيق صندوق العراق للتنمية الخارجية):

جدول (١٤) نتائج اختبارات F-Test للفرضية الثالثة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People	136.308	15	9.0872		.000

Within People	32.862	1	32.862	٣.٦١٦	
Total	1089.100	16			

Grand Mean = 4.42

وبالتالي يتضح للباحث من التحليل الإحصائي للفرضية الاولى قبولها مما يشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بوجود ضعف في تطبيق آليات التدقيق على البيانات المالية وغير المالية للصناديق السيادية في العراق. ان التدقيق له دور فعال في قياس الاداء المستدام على النحو الذي يؤدي إلى تعظيم الموارد وترشيد الكلف وفيما يلي ملخص نتائج الابعاد وكالاتي:- وكذلك ومن خلال نتائج الجداول رقم (٣) و(٤) و(٥) لقياس الاداء المستدام تم اختبار صحة الفرضية الاولى (H1 : يساهم التدقيق على تعزيز الاداء المستدام لصندوق العراق للتنمية الخارجية) من خلال الجداول رقم (١١) و(١٢) و(١٣) لقياس الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تم اختبار صحة الفرضية الثانية (H2 : اعتماد ابعاد الاستدامة (الاقتصادية , الاجتماعية, البيئية) في الارتقاء باليات تدقيق صندوق العراق للتنمية الخارجية).

٤- الاستنتاجات والتوصيات:

٤-١ الاستنتاجات:- صيغت استنتاجات البحث في ضوء المحتوى الفكري للجانب النظري وما أسفرت عنه نتائج تطبيق المعايير

ونظام التقييم في الجانب العملي للبحث وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات في الجانب النظري والعملي ويمكن تحديد أهم الاستنتاجات بالاتي :-

- ان القانون الحالي الذي يحكم عمل الصندوق أصبح لا يواكب التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة له.
- إن هنالك دوراً بارزاً للرقابة والتدقيق في تحسين عمليات المؤسسة وإضافة قيمة لها فضلاً عن المنافع المتأتية من تحسين أنشطة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وقواعد الحوكمة.
- إن أجهزة التدقيق بصورة عامة والعينات موضع البحث بصورة خاصة تقتقر إلى وجود سياسة واضحة لتقويم الاداء المستدام لتسهم من خلالها في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتمكينها من تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة للمساهمة في تحسين وتطوير أداء تلك الأجهزة.
- يعد مفهوم الاستدامة من الامور الحديثة التي يجب اخذها بنظر الاعتبار للحفاظ على المجتمع والبيئة فضلاً عن الحفاظ على ثروة الاجيال المستقبلية.
- لم يتم تحديد فترة بشأن اعداد خطة سنوية لأنشطة وحسابات الصندوق لتحقيق اهدافه عن سنة لاحقة في قانون الصندوق أو نظامها الداخلي ومصادقتها من قبل مجلس ادارة الصندوق أو الجهات ذات العلاقة- وزارة المالية.
- لوحظ انخفاض في اعداد الموظفين الحاصلين على شهادة عليا إذ يفترض وجود نسبة معينة من الموظفين حاصلين على شهادة عليا لغرض الاستفادة من تلك الملاكات ولضمان تحقيق متطلبات البعد الاجتماعي للاستدامة.

٤-٢ التوصيات:- لغرض رفع كفاءة أداء الصندوق في تنفيذ الأهداف المقررة لها في دعم الاقتصاد الوطني الاستثماري ومن

خلال ما توصلنا إليه من استنتاجات نوصي بالآتي: -

- إن الصندوق بحاجة الى تشريع جديد يواكب المتغيرات التي طرأت على سوق العمل في القطاعات التي يؤثر ويتأثر بها الصندوق كقطاعي الاستثمار والقروض الممنوحة والزراعة والصناعة حيث انه مضى على صدور القانون اكثر من خمسون عاما.

- ضرورة استغلال الوفرة النقدية للصندوق من خلال الاستثمار أو منح قروض متوسطة وطويلة الأجل لاستغلال ذلك الفائض النقدي استناداً لقانون الصندوق ونظامه الداخلي واستمرار إدارة الصندوق بمتابعة استحصال المستحقات المالية عن الاستثمارات والمتمثلة بأرباح المؤسسات المستثمر بها واستحصال القروض وفوائدها المترتبة بذمة المؤسسات مع ضرورة إعادة تقييم كافة الاستثمارات الحالية (المساهمة في رؤوس أموال شركات أخرى، منح قروض طويلة أو قصيرة، الودائع الثابتة) من قبل إدارة الصندوق بغية الحصول على أعلى عائد للاستثمار والذي يساهم في زيادة الإيرادات غير النفطية للموازنة العامة.
- ضرورة إقامة دورات تأهيلية تخصصية في مجال الاداء المستدام لمستوى القادة الاداريين وضمن برامج وخطط تعد مسبقاً، يقابلها وضع معايير لتقييم عمل القيادات على المستوى الاستراتيجي، فضلاً عن ضرورة قيام الإدارة العليا بأعداد صيغ عمل تعد بطريقة دورية من اجل توضيح تأثير المهارات القيادية في بلورة مفهومات التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الكفاءة الرقابية.
- ضرورة دخول الصندوق في مساهمات استثمارية تكون مبنية على دراسات وتحليل للمخاطر ومن اهمها مبادرة الحزام والطريق الصينية والتي تعتبر مشروع تنموي شامل اذ تعزز هذه المبادرة من فرص الرخاء الاقتصادي للدول المشتركة في هذا المشروع وانشاء نماذج جديدة للاستثمار والتمويل وكذلك الدخول في مجال الاستثمار في الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية)
- إعداد خطة سنوية يتم المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة الصندوق تتضمن متابعة مصادقة الملاك الوظيفي مع وزارة المالية.
- ضرورة المتابعة الجدية من إدارة الصندوق لاسترداد القروض الممنوحة للدول العربية والبلدان النامية والفوائد المتحققة وتكاليف إدارة القروض والغرامات التأخيرية المترتبة على تلك القروض المتأخرة السداد.

References

١. قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجي رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ .
٢. النظام الداخلي لصندوق العراق للتنمية الخارجي رقم (٣٤) لسنة ١٩٧ .
٣. الكرخي، مجيد عبد جعفر، (٢٠١٠)، "مدخل إلى تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية"، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عامة"، العراق، بغداد.
٤. الوردات، خلف عبد الله، (٢٠١٤)، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA"، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. مراد ، ناصر ،(٢٠٠٩) "التنمية المستدامة وتحدياتها"، جامعة البليدة ، الجزائر .
٦. الحجامي ، صابرين كريم بلاسم ، نموذج مقترح لتدقيق ابعاد الاستدامة ودوره في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية في العراق ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، اطروحة دكتوراه ، ٢٠٢٠ .
٧. الراجحي ، ساري حامد علي ، دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٣
٨. بن عامرة، دليلة. "حوكمة صناديق الثروة السيادية واجهه لحوكمة الحكومات: دراسة مقارنة لمجموعة من صناديق الثروة السيادية". العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. مج ١١ ، العدد ٢ ، ٢٠١٩.
٩. بوبكر ساخي ، حوكمة صناديق الثروة السيادية في إطار مبادئ مجموعة العمل الدولية - مبادئ سانتياغو، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية المجلد: ١٣ ، ٢٠٢٢.
١٠. حساني، سليم ، عبدالقادر موسى، محمد بن مسعود ، ٢٠١٩ ، أهمية بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة"، مجلة جامعة أحمد دراية أدرار، مجلد ٢ .
١١. الشمري، اللويش، ٢٠٢١ ، "رؤية مقترحة لتطوير الأداء الاستراتيجي بجامعة الملك خالد في ضوء بطاقة الأداء المتوازن"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية و الاجتماعية، العدد ٥، ص ٣٣٣-٢٧٩.
١٢. صالح حامد محمد حسنين، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة -دراسة تحليلية، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٢٢، صفحات 739 - 783 .
13. Anouar Faiteh, Mohammed Rachid Aasri, " Internal Audit and Added Value: What is the Relationship", (2022).
14. David Griffiths, " Internal auditing an introduction ", (2020).
15. Erika Pristiwati Anugraheni, Erma Setiawati, Rina Trisnawati, " Analysis of Risk-Based Internal Audit Planning Implementation and Its Impact on Audit Quality: Case Study at the Inspectorate of Surakarta, Indonesia ", (2022).



16. Erlina, Abdillan Arif Nasution, Idhar Yahya and Agung Wahyudhi Atmanegara, " THE ROLE OF RISK BASED INTERNAL AUDIT IN IMPROVING AUDIT QUALITY", (2020).
17. George Drogas, Petros Lois, Michail Nerantzidis, Ifigenia Georgiou, Eleni Gkampeta, "Risk-based internal audit: Factors related to its implementation", (2021).
18. Georgina Phillipina Coetzee, " A Risk-Based Audit Model For Internal Audit Engagements", (2010).
19. Giuseppe D'Onza, Georges M. Selim, Rob Melville and Marco Allegrini, "A Study on Internal Auditor Perceptions of the Function Ability to Add Value", (2015).
20. Juwenni. Judson Ng, Meliesa Chandrawati, "Risk Based Internal Auditing and Implementation on Organization", (2022).
21. K.H. Spencers Pickett, "Audit Planning a Risk-Based Approach", (2013).
22. PHILIP AYAGRE, " The adoption of Risk Based Internal Auditing in developing countries: The case of Ghanaian companies ", (2014).
23. Ronald W. Hilton, David E. Platt " Managerial Accounting Creating Value in a Dynamic Business Environment", (2017).
24. Tyson R. Browning, John J. Deyst, Steven D. Eppinger, Member, IEEE, and Daniel E. Whitney, " Adding Value in Product Development by Creating Information and Reducing Risk", (2002).